السياسة الخارجية العراقية في ظل بيئة أمنية غير مستقرة

م.م. فاطمة محمد رضا (*)

م.د. حيدر طه عسكر

المقدمة

ورث النظام الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جملة من الصعوبات التي خلفها النظام السابق سببت له العزلة عن المجتمع العربي وفي بداية التغيير أستمر الشعور بأن العراق لم يعد حر في اداره شؤونه الدولية نتيجة الاحتلال الأمريكي ،لكن بعد الانتخابات العراقية واقرار الدستور أخذ العراق يعمل على أصلا علاقاته مع الدول الإقليمية والدولية منها، ومعالجة المشاكل والتمكن من إدارة العلاقات مع الدول الاخرى بشكل افضل رغم القيود الكثيرة التي تكبل الحكم وبسبب المتغيرات الدولية والإقليمية المعقدة التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في سياسته الخارجية.

المحور الاول

السياسية الخارجية العراقية (الاهداف والتوجهات)

أنتهج العراق سياسة خارجية مغايرة للسياسة التي انتهجها النظام السابق «صدام حسين» الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي في ضوء سياسته المنغلقة والعدائية عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى الوضع الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي فقد سارت السياسة الخارجية لهذا الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، تمثل باستكمال التزامات العراق الدولية للخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتوسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي على العالم، تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية .

سعى العراق ومازال يسعى الى حل جميع القضايا مع دول الجوار إجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً وبصفة لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن استكملت انسحابها العسكري نهاية عام ٢٠١١ في إطار اتفاق سحب القوات الأمريكية الذي يمثل أحد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية في السياق ذاته.

(*) جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

mohamedridha79@yahoo.com

تأتي مسيرة السياسة الخارجية العراقية ضمن مسار زمني يشهد تحولات أساسية في المنطقة والعالم وهي بمجملها تمثل تحدياً إضافيا لاستحقاقات السياسة الخارجية العراقية وأهدافها ومن أهمها مواجهة إرهاصات الثورات العربية التي تعصف في منطقة الشرق الأوسط إذ حرص العراق على دبلوماسية فعالة مفادها الوقوف بمسافة واحدة من جميع أطراف التغيير في الدول وفي حدود المسار الأخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية .

بفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق سيكون بمقدور السياسة الخارجية إن تشكل عاملاً رئيساً في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة بجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار أعمار العراق بداية الذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أن تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالاً وأساسياً نظراً لما يمتلكه العراق من موارد نفطية ومعدنية تؤهله لهذا الدور.

تغيرت توجهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٢،اذ كان العراق يريد بناء دولة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وإن يكون له دور مؤثر إقليميا فتوجب عليه الانفتاح مع الخارج وإحياء علاقات مع دول لها تأثير على الساحة الدولية.

يمكن تلخيص توجهات السياسة الخارجية العراقية كالآتي[1]:

_ العراق يريد أن يعود الى دوره الإقليمي في ضوء تفاهمات استراتيجية مع كل الدول الإقليمية والدولية.

_ تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية مع الدول التي تبدي تطوير العلاقة معه والخروج من دائرة الولايات المتحدة الأمريكية.

_ بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار بما يمكنه من الحصول على مكتسبات معينة تجعله يحافظ على مصالحه وأمنه.

_ إن العراق يمر بمرحلة حرجة جداً في ظل تنامي الإرهاب تنظيم داعش ليس في العراق فقط وإنما في المنطقة بأسرها أذ إن استراتيجية السياسة الخارجية العراقية الخاطئة في الفترة السابقة قادت الى دخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق.

المحور الثاني

صنع القرار في السياسة الخارجية

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثون إذ تتفاوت نواحي التركيز فيها مما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل الى مجموعه الابعاد التي تندرج في اطارها والعلاقة بينهما

لذا نرى إن فرنس وريتشارد سنايدر فانهما عرفا السياسة الخارجية بأنها :منهج للعمل أو مجموعه من القواعد أو كلاهما أختير للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل هذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ،هذا التعريف على صانع

القرار و يولي أهميه كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة إذ يرى (سنايدر) في هذا المجال إن الدولة تحدد بأشخاص صانعين قراراتها من الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين لم يعملون باسمها وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصله لقرارات اشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة إن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما قد تكون نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الظروف البيئية المحيطة أو انها قد تكون نتيجة لرد فعل العوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي، ومن هذا المنطلق يمكننا إن نذهب بالقول إن السياسة الخارجية لأي دوله تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تترجم الى واقع ملموس في ضوء الاداة الدبلوماسية كما تجسد السياسة الخارجية وجود العديد من الخطوات بالإمكان ايجازها في الاتي:

_ قيام الدولة غالبا في ترجمة المصالح القومية الى مبادئ واهداف محددة في حاله تبني سياسة خارجية محددة.

_ إن صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية يؤاخذون في حساباتهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي.

_ إن تحقيق الاهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رفد العوامل المادية والبشرية والتكنلوجية.

_ قيام صانع القرار من تطوير خطته او استراتيجية تبع القدرات أو امكانيات الدولة الى درجة من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بالسلوك العقلاني من اجل تحقيق الاهداف الخارجية للدولة .

_ تتبنى الدولة المواقف الإيجابية التي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعاً لقدرات الدولة .

قيام مؤسسات الدولة جميعاً، بتقويم دوري للتقدم الذي انجزته هذه المؤسسات باتجاه تحقيق اهداف الدولة الخارجية.

يتباين تأثير وزارة الخارجية وفقاً لعلاقة وزير الخارجية مع صاحب القرار السياسي في الحالة مع وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق الكسندر الذي اول من عينه الرئيس ريغان في الوظيفة المذكورة ولكن محاولاته للحصول على النفوذ قوبلت بالرفض من موظفي البيت الابيض نتيجة النزاع البيروقراطي الداخلي التي اتسمت بها علاقات هيغ مع مجلس الأمن القومي وموظفو البيت الابيض إذ كانت في الغالب هي القاعدة وليست الاستثناء واعاده تعيين جورج شولتز في مصر بوزارة الخارجية النفوذ الى وزارته لأن شولتز وريغان تشاركا الاحترام المتبادل ووجهات نظر سياسية متقاربة .

يتبين ان هاتين الفئتين غير دقيقتين لكنهما تساعدنا بصورة عامة في التمييز بين اساليب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المختلفة لقد جاء جورج اتش دي بوش للإدارة الأمريكية وله خبرة كبيرة في العلاقات الدولية رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية غير الرسمية فالصين الشعبية و سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ومدير وكاله المخابرات المركزية الأمريكية ولمعرفته ما يريد ان يفعله أمام ذلك اختار في وظيفه الامن القومي شخصاً يشاطره

نظرتــه فــي الشــؤون الخارجية فــي ما يخص الرئيس السابق بيل كلينتون لم تكن له خبرة في السياســة الخارجية إذ لــم تكن له رؤيه واضحه المعالم عنــد دور الولايات المتحــدة الأمريكية في العالم الخارجي بسبب التأكيد على برنامجه الداخلي وكانت السياســة الخارجية بالنسبة اليه تحتــل أهميــة ثانوية في البدايــة وكانت النتيجة عدم أشــغال مستشــار الامــن القومــي ووزير الخارجيــة اي مــكان فــي السياســة الخارجية لذا بســبب تغيــر الظروف في ولايــة كلينتون الثانيــة بــدأ الاخيــر يولــي اهتمامــه للسياســة الخارجية اكثر من ذي قبل ومن ثم ملىء موقعا السياسة الخارجية الرئيســان بشخصيتين أكثر فعالية ونشــاطاً على المســتوى السياسي فضلاً عن انغماســه الكبيــر في المجــال المذكور ولم يسمح لأي منهما الهيمنة.

شــهدتها الولاية الثانية لكلينتــون بعض التعديل فــي الوقت نفســه أصبح الرئيس أكثــر انهماكا في السياســة الخارجية وأظهر فريقه للسياســة الخارجية مســتوى اعلى مــن الفاعلية فقد كان ســاندي برغــر، مستشــار الأمــن القومــي في الولاية الثانية سياسياً و صديقاً لكيلنتون، وكانت وزيرة الخارجية الجديدة مادلين اولبرايت أكثر التزاماً بتوسيع حلف شــمال الاطلسي وأدخلت أفكار جيوسياســية أكثر وضوحاً الى مداولات مجلس الامن القومي مع التركيز على اوروبا .

إمــا الرئيس جورج دبليو بوش فــكان ميالاً في البدايــة الــى تقويــض عمليه صنع القــرار الى شــخصيه مرموقة في اختيار كولن باول وكأنه يتلاءم مع النموذج الاول لكن ذلك لم يدم طويلاً بســبب احداث ١١ سبتمبر في السنه الاولى من الولايــة الاولــى إذ انتقلت السياســة الخارجية الــى البيــت الابيــض تهيمــن عليها مستشــارة الامــن القومي وانما نائــب الرئيس و مجموعة من المســؤولين ذوي الدوافــع العالية في البيت الابيــض ووزاره الدفاع ووجــدوا اذاناً صاغية لــدى الرئيس وســاعدوه في إعــادة تعريفه بأنه القائد الاعلى للأمة في حالة الحرب.

تواصــل هــذا النموذج فــي ولاية بــوش الثاني وعزز استبدال مستشاره الامن القومي كونداليزا ورئيس في الولاية الاولى بوزير الخارجية الدور التكتيكي لــوزارة الخارجية فــي هيكلية عمليه صنع القرار الذي ما تزال تهيمن على مجموعه المســؤولين نفســهم الذيــن اســتجابوا لأحداث ١١ايلول ببث الشــعور بالمهمة التاريخية(شبه الدينية) في دور الرئيس، وهذا يعني إن الرئيس بوش الابن أتبع اســلوباً من أعلى الى أسفل في إداره السياســة الخارجية وحصرهــا في دائرة ضيقــة من صنــاع القــرار الكبــار المعروفين شــخصيا إذ تولــى بــوش القيــادة فــي اتخــاذ القرارات وشكل مستشار الامن القومي الثانية.

المحور الثالث

العوامل المؤثرة في السياســة الخارجية العراقية

يقصد بالمتغيرات الداخلية والخارجية العوامل والعناصــر المكونة للبيئــة الداخلية والخارجية كلها التي تؤثر بشــكل مباشــر أو غير مباشــر فــي عملية صنع القرار وإن عملية اتخاذ القرار في ضوء الجهة التي تصنع القرار في السياســة الخارجيــة مرتبطة مع طبيعة النظام السياســي للدولــة فــي ضــوء كونــه ديمقراطــي أو غير ديمقراطــي ويؤثر النظام الاقتصادي في عملية

اتخاذ القرار من زوايا عديدة فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ في أوضاعهُ الداخلية والإقليمية عدم الاستقرار للتغييرات السياسية الحاصلة بسبب الارهاب الوافد من الخارج وضعف الوحدة والوطنية مما أثر في السياسة الخارجية للعراق التي تنقسم الى عوامل داخلية وخارجية كالآتي:

١.عوامل داخلية. هناك عوامل داخلية متعددة أثرت على السياسة الخارجية العراقية كالآتي:

إشكالية الارهاب

عرف فقهاء القانون الدولي العرب الإرهاب «بأنه أي اعتداء على الارواح والأموال أو الممتلكات العامة والخاصة يخالف قواعد القانون الدولي العام[٢] ، ويعرف الارهاب في كراسات التدريب العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية « إنهُ الاستخدام المدروس للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أو عقائدية عن طريق الترهيب أو الإكراه أو بث الخوف»[٣] .وهناك التباس واضح نشهدهُ اليوم بإن الإرهابيين وضعوا وجهاً جديداً للإرهاب وهو «المقاومة الوطنية» يطلقونها على أفعالهم الإجرامية والتي القت اقبالاً واسعاً من بعض مجاميع الشباب معتقدين أنهم يحررون الدول وتعد تلك الافعال والنشاطات الاجرامية جميعاً أوجهاً للإرهاب الدولي، فالحركات التحررية لا تلجأ الى العنف والاعمال الغير المشروعة دينيا وقانونياً.

إذ يرى خبير الإرهاب الدولي الأمريكي «مارتن سيترون» في كتابه عن ((الإرهاب)) التحذير من أن الإرهاب سوف يجتاح كل دول العالم في القارات الست في كل من ((أوروبا، آسيا، أفريقيا، استراليا، امريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية)) وسوف تزداد شبكات دعم الإرهاب في مختلف بقاع العالم وارتباطات جماعات الإرهاب بتجارة السلاح والمخدرات وجماعات الجريمة المنظمة وسوف ينتشر في كثير من دول العالم كظاهرة سرطانية تصيب جسم كثير من الدول ويستشهد الكاتب بالأعمال الإرهابية التي حدثت في اوكلاهوما واحداث القرية الاوليمبية في اطلانطا والمركز التجاري العالمي في نيويورك[٤] إن التنظيمات الارهابية تنحو باتجاه استراتيجي وهو أن الحرب لديهم باتجاهين حرب التمكين وحرب النكاية، مشيراً الى أن التمكين هو السيطرة على الأرض وإنشاء ما يسمى دولة، حرب النكاية هي الحرب التي يستخدم فيها المتفجرات وغيرها، أي في المكان الذي لا يستطيعون السيطرة عليه واليوم في الواقع نواجه الحربين التي أشرت اليهم وبالتأكيد الكل يعرف الصراع بين تنظيم داعش الارهابي وتنظيم القاعدة وباقي التنظيمات الإرهابية كيفية الوصول الى السلطة تحت الشعارات الدينية الزائفة، التي اتخذت منه غطاء لها وتكون بعض شرائح المجتمع جزءاً من عملية الاستهداف، مؤكداً على أثر الاشاعة في الاحداث الاخيرة وما هي الاجراءات الضرورية التي يجب على القوات الأمنية اتباعها في صده ومواجهتها انطلاقاً من المسؤولية التي تقع على عاتقها، أذ اخذت هذه القوات بتحليل الشائعات ومعالجتها بما يخدم معركتها ضد الارهاب الداعشي [٥]

ضعف الوحدة الوطنية

خلق الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م حالة من عدم الاستقرار والفوضى وانعدام الأمن، إذ أصبح التجاوز على القانون حالة طبيعية في ظل غياب الرقابة الحكومية إذ وظفت الولايات المتحدة الأمريكية التنوع القومي واثارة النعرات الطائفية والعرقية مما أسهم في أضعاف الهوية الوطنية، معاناة أي مجتمع أو دولة من إشكالية ضعف أو حتى غياب الهوية الكلية، لا يجعل منها مشكلة أزلية لأن الهويات والولاءات المتقاطعة يمكن أن تتعايش، لكن هذا التعايش وهذا التغيير لا يأتي في ليلة وضحاها وظهور الولاءات الجديدة مايزيل تأثير الولاءات السابقة لأن جزء منها عقائد موروثة، يجب على رجال الفكر والثقافة وعلماء الدين الانطلاق من حوار فعال بين فئات المجتمع المتعددة والتقريب بينهم وتذويب التناقضات الفكرية والنفسية،[٦] إن تحقيق الوحدة الوطنية يفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي وهذا من العوامل الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة ومن ثم على دبلوماسيتها لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة.

إشكالية الفساد الإداري والمالي

تنطوي ظاهرة الفساد على العديد من الجوانب المختلفة ومن الصعب وضع تعريف دقيق وشامل ،والفساد هي فكرة أن الفعل الفاسد ينطوي على أساء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة ،تشمل الرشوة الاختلاس غسيل الاموال الخ...) وعليه قسمت الفساد كالآتي:

الدول الأكثر فساداً. إن طبيعة الفساد غير الأخلاقية وغير قانونية تجعل قياس الفساد معقداً، عادة ما تأتي بيانات الفساد إما من الملحوظة المباشرة الى (السجلات انفاذ القانون وتقارير التدقيق) أو من استطلاعات الرأي العام ،أو تقييمات الخبراء، تشير بيانات استطلاعات الرأي العام الى أن الفساد مرتبط بالتنمية البشرية وقد أظهرت العديد من بيانات سجلات أنفاذ القانون إن التعليم عنصر مهم في شرح العلاقة على وجه التحديد، توفر البيانات لدعم فكرة أن الناخبين الحاصلين على مزيد من التعليم الاكثر استعداد لمحاسبة الموظفين العموميين واتخاذ الاجراءات عندما ينتهك هؤلاء الموظفون القانون[٧] ،يصنف مؤشر فساد الدول على مقياس٠ و١٠٠ ينظر اليه على أنه بلد نظيف من الفساد،إذ يتم أنشاؤه في ضوء متوسطات استطلاعات الخبراء الموحدة المختلفة، بما في ذلك مؤسسات (برتلسمان والمنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وغيرها...) إذ قدرت مؤشرات الفساد في منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٥ وغيرت المنهجية بشكل متكرر الى عام ٢٠١٢م تبدأ البيانات أدناه في عام ٢٠١٢م في الجانب الاخر نجد الدول الاعلى فساداً هي (الصومال، سوريا، جنوب السودان واليمن وكوريا الشمالية)ضوء الفترة الزمنية من عام(٢٠١٢-٢٠١٨) نجد الدرجات مستقرة الى حد ما، وإن التغييرات الجذرية في التصنيف ليست شائعة جداً، مع ذلك هنالك بعض الاستثناءات الواضحة في ميانمار على سبيل المثال حسنت من ١٥ الى ٢٩في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨،الذي يتوافق مع التغيير في الترتيب العالمي من ١٧١-١٣٦وفي الوقت نفسه انخفضت درجة البحرين من (٥١-٣٦)

إذ توضح الخريطة إن الدول الخمس النظيفة هي (الدنمارك، نيوزلندا، سنغافورة، فنلندا، السويد)أنظر الخريطة (١)

الخريطة (1)

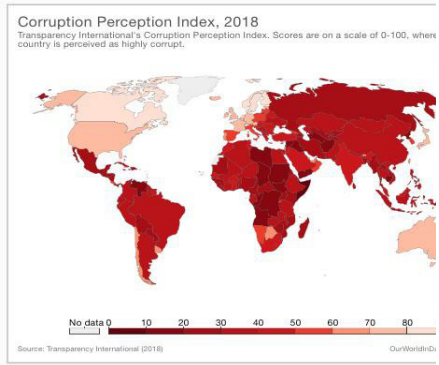

المصدر Corruption-Our world in data.ourworlddata.org. http//www.

المؤسسات الاكثر فساداً في مدرك الافراد. وفقاً لمقياس الفساد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية الأفراد من مختلف البلدان، يعرض الرسم البياني الآتي حسب مؤسسة الأرقام الإجمالية العالمية، الأرقام تتوافق مع النسبة المئوية للمستطلعين الذين يعتقدون إن معظم أو الكل، مؤسسة فاسدة في بلدهم الأم، تشير التقديرات أن مؤسسة الشرطة المحلية والسلطة التشريعية هي الأكثر فساداً في الدولة، البيانات التفصيلية حسب المنطقة، بما في ذلك إجابات المسح للمؤسسات الاخرى. أنظر الرسم البياني(١)

الرسم البياني(١)

تصور المقياس العالمي لمؤسسات الفساد

المصدر: نقلاً عن.http//www Corruption-Our world in data. . ourworlddata.org

الفساد في العراق . لا يمكن القول بأنه آفة الفساد حديثة عهد على المجتمع العراقي، بل على العكس فهي كانت موجودة حتى في أيام النظام السابق، لكننا نراها الان أصبحت مستشرية في أغلب دوائر الدولة وأصبحت لها مافيا وأذرع تقوم بالدفاع عنها بكل الطرق التي تراها،[٨]إن العملية السياسية القائمة على الاستقطاب الفئوية وثقافة اللادولة وتأصيل ثقافة الفساد والتعلق بالرموز الشخصية التاريخية، تعد حاجزاً أمام بناء دولة مدنية اذ أن ارتباط الأنظمة والاحزاب في مشهدنا السياسي بأشخاص مؤسسيها وزعمائها ارتباط يكاد يكون مؤيد، دفع بتأصل الفساد بشكل عام والاموال المتحصلة من عمليات تهريب النفط بشكل خاص وقد أدت الى خلق طبقات اجتماعية متفاوتة واختلال في التركيبة الاجتماعية بسبب تركز الثروة في طبقة منتفعة من المجتمع تستغله في غير صالح المجتمع والدولة خاصة عندما تتحول جزء من تلك الاموال لتمويل عمليات الارهاب والخطير جداً في الأمر أن المبالغ الطائلة المتحققة من نشاطات التهريب والسوق السوداء أخذت تجذب اليها قوى اجتماعية ودينية وسياسية وتدخلها في دائرة الفساد كما ان الكثير من المنتفعين والمهربين أصبح يغري تلك القوى عن طريق الدعم وتقديم الاموال لتحتمي بهم،[٩] على الرغم من «مبادرات الفساد» وتوسع أطر العمل في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٥م فلم يستطع المسؤولون لحد الان إيجاد منظومة نزاهة قوية وشاملة في البلاد «مبينة أن «التدخل السياسي في عمل هيئات مكافحة الفساد وتسيس

قضايـا الفسـاد والافتقار الى الأمـان والموارد ونواقص الشـروط القانونية التي حجمت بشكل كبير من قدرة الحكومة على كبح حالات الفساد المستشرية».

منظمـــة الشـــفافية الدولية .إن ضمـان نزاهة ادارة موارد النفط الكبرى المتزايدة ستكون من أبر التحديات التي سـتواجهها البلاد على مدى السـنوات المقبلة»، ذكرت المنظمة إن الجانب الاقتصادي الآخـر خارج القطـاع النفطي، ما يـزال ضعيفاً وغير قادر على خلق فرص عمل مما تسـبب بارتفاع معدلات البطالة بنحو ٢٠٪ وإنـه على الرغم مـن الاسـتثمارات الضخمة فما يزال العراق فاشـلاً فـي توصيل الخدمات الأساسـية بشـكل كافٍ،[١٠]مهمـا كانت وجهة النظـر عـن البطالـة وبياناتهـا، فأنهـا تعد من أحد عوامـل التوترات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تركته من أثار سلبية على شـرائح واسـعة في المجتمع، تتمثل في ارتفاع معدلات الاعانة، وعدم قـدرة الاعانة العراقية على تلبيـة احتياجاتها الضرورية ويعود تحدي البطالـة الى توقـف معظم الانشـطة الانتاجية والخدمية باسـتثناء أنشطة الادارة العامة للدولة والاجهزة الأمنية كالجيش والشرطة.[١١]

الفســـاد الإداري والمالي. أثر بشكل كبير على الاسـتثمارات بدليـل أن الكثير من المشـاريع تحمل بها بنسبة انجاز فقط، إذ إن المستثمر بعد إن يأخذ القروض حينذاك تبدأ الاتفاقات والفساد المالي ويتوقف المشـروع وتذهب الاموال هذا سـبب فـي تلكؤ المشـاريع وعـدم انجازها في الوقـت المحـدد، فضـلاً عن إن عدم اسـتقرار الأمن في العراق أدى الى عدم اقبال الشـركات الأجنبيـة ذات التقنيـات العاليـة الـى العـراق وهذا يقودنا الى أهـم المؤثرات التي تؤثر على السياسـية الخارجية وهي عدم الاهتمام بالأمن القومـي العراقي والبحث عن السـبل والاليات لتحقيقه[١٢].

إشكالية الأمن القومي العراقي .الأمن القومي «»«National securityالمفهـوم الحديـث يتصـف بالشـمول، هـو ليـس مسـألة تأميـن الحـدود وحسـب ولا قضية اقامة ترسـانة من الأسـلحة وتدريب عسـكري هو يشـمل كل ما ذكرناه ويتخطـى الى أمور اخرى ذات طبيعية اقتصاديـة واجتماعية،[١٣] تنطلق اسـتراتيجية الأمن الوطني العراقي من بعدين أساسين :

_البعـد الأول ينطـوي على مفهـوم الأمن وما يرتبط به من السياسات الداخلية والخارجية وما ينسجم مع المصالح الاجتماعية .

_البعد الثانـي يتعلق بمفاهيم الأمن العسـكري والأمن الاقتصادي والسياسي في تحديد أهداف حركتهـا تجـاه منظومة الأمـن الخليجي الأمر الـذي يجعل من القيام بسلسـلة مـن التحركات السياسـية التي تهدف في المقام الأول إلى لعب دور فاعل في إدارة الشؤون الاقليمية في ضوء وضع وتنفيذ اسـتراتيجيات وسـيطة تصب في خدمـة أهـداف الاسـتراتيجية الأمـن الوطني للمنطقة.

يعـد تنظيم (داعـش) الإرهابي .عدواً عالمياً ظهر في سـوريا وانتقل للعـراق عبر الحدود ، جعل ادارة الحكومة العراقية تختزل كل شـيء فـي هذا العـدو وعلى أساسـه صنفـت الخليج العربـي ما بين الخير والشـر ومن يدعم تنظيم (داعش) الارهابي هو ضدنا ، إذ أنصبت رؤية الدفـاع العراقية علـى إيقاع الهزيمـة بالتنظيم

(الداعشي) ، ومن هنا ظهر اتجاه يميل إلى تخويل القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) معها دول التحالف مسؤولية حفظ الأمن والتدخل المباشر لمساعدة العراق في محاربة تنظيم (داعش) الارهابي وعموماً شكلت البيئة الاقليمية عامل سلبي تجاه حماية الأمن الوطني العراقي.

إن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي ،هي علاقة تأثير وتأثر متبادل، لتحقيق الأمن الخارجي يلزم أخذ بنظر الاعتبار التحديات الداخلية لما لها من تأثير بنسب مختلفة الدرجات في الاستراتيجية الأمنية الخارجية لصانع القرار، بقدر ما تمثل السياسة الخارجية حلقة الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية فالأمن الخارجي يجسد جسرا للعلاقة بين ضمان الأمن الداخلي وبين تحقيق الأمن الخارجي،[١٤]واجه العراق تهديدات أمنية داخلية وخارجية.

فالتدخلات الخارجية سببت خروقات ذات تأثير كبير على الأمن القومي العراقي وأحدث خسائر وأضرار استراتيجية في ضوء اللعب على التنوع العرقي والديني وأثارة الفتن وهي ما تسمى سياسة فرق تسد التي أدت الى الإخلال بالاستقرار الداخلي وتشويه النظام السياسي والتشكيك في مصادر شرعيته وإبراز مكامن الضعف في الحكومة التي قد تكون غير قد تكون غير قائمة على أنها دليل على عدم قدرة الحكومة في القيام بمهامها الأساس تجاه مواطنيها[١٥].

من اجل تطوير استراتيجية الأمن القومي في العراق يجب البحث في إمكانية فهم وإدراك واعتماد وتطوير استراتيجية الأمن القومي في العراق من الناحية الفكرية والسلوكية من قبل افراد ومؤسسات المجتمع لم يعد مجرد اجراء روتيني أو ترف فكري لتوقع البيئة المقابلة أو حساب مجرد لمنظومة الإمكانيات أو القدرات فحسب بل يعد بمثابة مشروع بناء مجتمعي الغرض منه إدراك لحقيقة المصالح التي يتضمنها ذلك المشروع وينتهي بتعيينها وتحديدها بعدها نماذج موضحة لمجموعة من القيم والحاجات والموارد والأهداف التي يتطلب حمايتها، ومتابعة تطويرها وديمومة بقائها من الحكومة القائمة من ناحية كونها الجهة المسؤولة دستورياً عن هذا الجانب ومن الشعب افراداً وجماعات من ناحية اخرى كونه المستفيد والمسؤول عن انتاج نوع وشكل الحكومة والنظام وكونه يتحمل مسؤولية متابعة وتغيير المسارات الاداء والتطبيق وذلك مع اصرار الشعب في المحافظة عليها واستعداده للتضحية إذ لزم الأمر في سبيلها والعراق لحد الآن لم يملك آية استراتيجية واضحة المعالم يقوم بوضعها مختصون في مختلف مجالات الحياة لتحديد المصالح والتهديدات الاستراتيجية على وفق دراسة موضوعية وعلمية للبيئة الاستراتيجية[١٦].

إن هناك خاصية أخرى لبيئة الأمن الحالية تتعلق بالمكون الايديولوجي لتقويم الخطر والضعف، الأمنة العالمية للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومصطلح الأمنة صاغهُ عالم العلاقات الدولية الدنماركي أولي ويفر(OLE WAEVER)فعندنا أمنة مشكلة اجتماعية أو سياسية عامة قدمت كخطر وجودي يتطلب سلطات خاصة أو اجراءات طارئة للتعامل معها، يسوغ توصيف مشكلة على أساس أنها خطر وجودي تبني إجراءات استثنائية نمضي

الـى أبعد مـن القوانيـن والإجـراءات المعتادة ونأخـذ مكانـاً خارج الإطـار العملـي المقبول عمومـاً للحوكمـة الديمقراطيـة،[١٧]إن الأمـن القومـي بحكم ضرورتـه الحيويـة للدولة بكل اركانهـا ومقوماتها وشـروطها، يتقدم على كل حاجة ومطلـب وهدف آخر لها ويهيمن بمبادئه العامة والثابتة والمشـتركة على عمليات رسـم وتنفيـذ سياسـتها الداخليـة والخارجيـة ويقوم بدور المحرك والموجه الأسـاس لتلك العمليات والسياسـات،[١٨] إن الهـدف الفـوري للاعبين الغربييـن والإقليميـن يجـب أن ينصـب على أعاقة قابلية الجهاديين، على الحركة وإضعاف قابلياتهم القتالية وتسهيل الجهود الإنسانية[١٩]،أذ نـرى أن الأمـن القومـي العراقي بمؤسسـاته الأمنيـة ما يـزال دون حواف البناء لما اسـماه البعض بـ(الثقافة الأمنية) أسـاس بناء الإدراك الاسـتراتيجي للتهديـدات المقبلـة، فالتهديدات الداخليـة والخارجية ما زالت تتغذى على نتائج التغيير بعد عام ٢٠٠٣ وتداعياته[٢٠].

٢.العوامـل الخارجية . تعـددت العوامل والاحداث الاقليمية التي أثرت بصوره مباشرة على السياسة الخارجية للعراق كالآتي[٢١]:

العوامل الإقليمية(الاحداث الإقليمية) :

أثرت سياسة الدول المجاورة للعراق والأحداث الإقليمية تأثيراً سلبياً على الأمن القومي العراقي والسياسة الخارجية للعراق كانت تنتهج سياسة عدم المقابلة بالمثل، من أجل اسـتعادة علاقاتها بالدول الجوار، فاستخدمت الدبلوماسية الحميدة وهذه العوامل هي كالآتي:

_ الأزمة السورية

منـذ انـدلاع الأزمـة السـورية فـي ٢٠١١/٣/١٥والعـراق ينظـر اليهـا بترقـب لخصوصية الجغرافية السياسـية والأمنية التي يرتبـط بها مع سـوريا، أذ يشـترك العراق مع سـوريا بحدود تبلـغ ٦٥٠كـم، أذ القت الأزمة السـورية بظلالها على الواقع العراقي، "تنظيم داعش" ينتقل بين البلدين فانتشر نشاطه وبحكم أكثر من سـتمائة كيلو متر، حدود مشتركة بين العراق وسـوريا تطغى عليه طبيعـة جغرافية متداخلة وواقع اجتماعي بين العشائر المشتركة المسـتوطنة بين البلدين، كان للأزمة السـورية اثرها الواضـح على الواقع السياسـي العراقي واحتـلال داعش للموصـل والمناطق المحاذية لها، إن الصراع في سـوريا ليـس صراع بين حاكم وشعبه أنه صراع بين دول اقليمية ودولية في محاور عدة، فالولايـات المتحدة الأمريكية تريد أن تسـتثمر انتصارها في سـوريا، تمهيداً لانتصـارات فـي دول اخـرى[٢٢]، إن التغيير في سـوريا وفقـاً للنهج الأمريكي سـيؤدي الى كـوراث في العراق خاصـة والمنطقة عامة أذ تتكاتف الجهـود والمسـاعي الاقليمية والدولية وعلى رأسهم (روسيا، والصين، ايران) لإنهاء الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، فعلـى العـراق أن يبتعـد عـن سياسـة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية .

_التواجد الإيراني

كان احتـلال العراق في نيسـان عـام ٢٠٠٣م عامـلاً مهماً للتأثير في السياسـة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي العلاقة التي تربـط بين العـراق وإيران من جهـة والعراق والولايات المتحدة الامريكية من جهة [٢٣]إيران أبدت ترحيباً واضحاً بالمتغيرات السياسية التي جـرت بعد الاحتلال وعدّتها بدايـة جيدة لعودة

الاستقرار والعلاقات السياسية مع العراق[٢٤]، فقد حرصت إيران منذ البداية على إن يأتي التغيير في العراق في الاتجاه الذي يحافظ على المكاسب التي حصلت عليها منذ عام ٢٠٠٣م وحتى الآن،منذ الايام الاولى اعترفت ايران بمجلس الحكم الانتقالي وزار وزير الخارجية الايراني (كمال خرازي)العراق والتقى بأعضاء مجلس الحكم والتقى بأغلب سياسي العراق الجدد، كما صرح رئيس مصلحة تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني) في١٦-٤-٢٠٠٣، إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة في كل مكان حتى لو كان حزباً أو اقلية برلمانية،[٢٥] «يشير مايكل ايزنشتات» مدير مركز الدراسات الأمنية والعسكرية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أن إيران هي الفائز الحقيقي في حرب أمريكا على العراق سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الديني، فضلاً عن استثمارها لثورات الربيع العربي وتعزيز موقعها كلاعب أساس في المنطقة بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تسيس هذه الثورات لهيمنتها على العالم عمدت الى[٢٦]:

_على المستوى التجاري والاقتصادي، ارتفع معدل التبادل التجاري الى نحو ١١ مليار سنوياً وتعد ايران في الوقت الحاضر اكبر شريك تجاري للعراق.

_ بلغت الصادرات الايرانية غير النفطية حوالي١,٨مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و٢,٣مليار دولار في عام ٢٠٠٨ واستمر بالتصاعد.

_على المستوى الدبلوماسي ـ ايران لديها سفارة في بغداد وأربع قنصليات في البصرة ،وسليمانية ،اربيل، كربلاء، والعراق لديه سفارة في طهران وثلاث قنصليات في كرمنشاه ،الأهواز ومشهد.

تلعب ايران دور كبير في مكافحة الارهاب إذ دعمت كل من سوريا والعراق للقضاء على الارهاب، لأن سوريا والعراق يعدان العمق الاستراتيجي لإيران وانتصار الارهاب في هذه المناطق سيؤدي الى خنق استراتيجي لإيران وعدم استقرار أمنها، في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة التي عاشها العراق عام ٢٠١٤والتهديد الداعشي الارهابي ،توصلا العراق وايران الى اتفاقية تعاون جديدة لحماية الحدود المشتركة بين البلدين أذ أعلن قائدا حرس الحدود الايراني اللواء قاسم رضائي والعراقي واللواء حسين العوادي آنذاك قوات الحرس لن يسمحا بآية محاولة لعبور الارهابيين الى حدود أي من البلدين.[٢٧]

التدخل التركي

إن التدخل التركي في العراق ليس بجديد فهي مطامع قديمة، ترجع أصولها الى الدولة العثمانية كانت التدخلات التركية محصورة في «شمال العراق» لاسيما حزب العمال الكردستاني كادت العمليات العسكرية الموجهة نحو الشمال من قاعدة «انجرلك» العسكرية طالت خط أنابيب (كركوك_يومورتلك) بالرغم من كل التحذيرات، [٢٨]إذ إن الانتماء التركماني وارتباطاتهُ بتركيا الأمر الذي ينظر اليه البعض المنقذ لدعم وجوده في العراق، أذ تحاول تركيا توظيف الورقة التركمانية، في ضوء استخدامها للقوة الناعمة في سياستها الخارجية وأحسنت اختيار التوقيت المناسب لاستخدام القوة العسكرية تجاه حزب العمال الكردستاني،[٢٩]

تكمن جدليــة العلاقات التركية _الأمريكية ،في (عدم اليقين)عن العراق والأكراد والعلاقات مع ايران وسوريا وعن مدى تطور عوامل (التوتر _التســوية)في القضايا ذات الاهتمام المشترك فــي الإقليم وخارجــه ويبــدو أن نقطة الضعف الرئيسة في سياســات تركيا الهادفة الى احتواء التهديد الكردي (القائم أو المفترض) [٣٠].

_ العامل السعودي

كانت سياسة العراق مع المملكة السعودية قائمة منــذ البداية على أســاس تحقيق أكبــر قدر من التقــارب والتعاون أحيانا وحــدوث التباعد في احيان اخرى، فقد كانت هذه العلاقات متشــنجة تشوبها الريبة والحذر الشديد لفترات طويلة منذ تأســيس هاتيــن الدولتين ، إذ تخللــت العلاقات فتــرة من التلاقــي والتفاهم بســبب قيام الحرب العراقيــة الايرانية بين عامي(١٩٨٠_١٩٨٨) ولكن ســرعان ما عــادت الى الفتــور والتباعد نتيجة العمليات العســكرية العراقية في الكويت عــام ١٩٩٠ثم بعــد الاحتــلال الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ تأثرت العلاقات بين البلدين بشــكل ســلبي، فقد اتخذت الحكومة الســعودية موقفاً مشككاً من النظام الجديد [٣١].

العوامل الدولية(التنافس الدولي)

فرضــت الأهمية الاســتراتيجية التــي تمتع بها العــراق إضافة الى المعطيــات الدولية، تنافس عدد مــن القــوى العالمية على العراق لاســيما (الولايات المتحدة الأمريكية، روســيا، الصين) الدخــول في حلبة تنافس لحجــز موطئ قدم لها بما يحقق مصالحها في منطقة الشــرق الأوسط عامة والعراق لاســيما، ويفتــح لها أفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

_ روسيا

لقد تعرضــت المصالح الروســية فــي العراق أثــر الاحتــلال الأمريكــي لضربــة قوية حتى وصل الأمــر للقيــام بالأعمــال الارهابية ضد العامليــن الروس فــي محطات الكهربــاء،[٣٢] فالولايــات المتحــدة الأمريكيــة عمــدت الــى تقويض المنافســين لها في العراق ولاســيما أن روســيا رفضت المشروع الذي قدمته الولايات المتحــدة الأمريكــي الــذي يتيح للأمــم المتحدة «الاضطلاع بدور حيوي في العراق وتشــكيل قوة متعددة الجنسيات، إذ جاء الرفض الروسي على أســاس الاشــارات عن دور الأمم المتحدة ولا يوجد دور واضح»، فارتأت روسيا العودة بدورها في العراق إذ قام سكرتير مجلس الأمن الروســي (ايغور ايفانوف) بزيــارة العراق في ١٣-١١-٢٠٠٥، لتنهــي انكفاءها عن المســألة العراقيــة ومما اعلنــه ايفانوف،(نحن نســاعد العراق في مكافحة الارهاب، كما تستطيع بغداد ان تتوقــع منا المســاعدة في هــذا المجال)، إن الحرب الامريكية على العراق جعلت موســكو تــدرك آمريــن مهمين اولاً ، مهمــا تعاونت مع الولايــات المتحدة الامريكيــة ، فأن الاخيرة لن تغيــر طريقتها في إهمال مصالح موســكو ، أذ أن واشنطن لديها رغبة جامحة للتصرف بشكل احــادي ، ثانيــاً بإمكان واشــنطن الوصول الى اهدافها على حســاب موســكو واطراف اخرى بسهولة ودون مراعاة لمصالح الاخرين. [٣٣]

الوجود الأمريكي في العراق

أعلن في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش عن بدء العمليات العســكرية علــى العراق يوم ١٩/ ٣/ ٢٠٠٣ فقد وضع ثلاثة أهداف للحرب هي[٣٤]:

_ نزع أســلحة الدمار الشــامل في العراق التي

تهدد الأمن والسلم الدوليين وجعل العالم أكثر أمناً.

_ إسقاط نظام صدام حسين لطالما دعم الإرهاب واحتمال أن يكون زود الإرهابيين بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية إضافة الى الدعم اللوجستي والمادي.

_ تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ،ولكن كشفت الحقائق فيما بعد زيف الادعاءات الأمريكية، لعدم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وتحويل العراق الى منطقة جذب للمسلحين الإرهابيين فضلاً عن الانتهاك الأمريكي لحقوق الإنسان خير دليل على ذلك فضائح «سجن ابو غريب»،فالأهداف التي ذكرت أعلاه هي أهداف أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم لتبرير احتلالها للعراق فالأهداف الحقيقية للاحتلال هي[٣٥]:

البعد الاقتصادي .متمثلاً بالنفط وتوابعه سعت الأخيرة منذ عام ٢٠٠٣ بوضع يدها على أموال العراق الموجودة في مختلف إنحاء العالم والبالغة ١٣ مليار دولار موزعة على ١٧ مصرف، فضلاً عن الأموال في داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرتها وهذا ما اعترف به بنك (بوبي اس) ثاني أكبر البنوك السويسرية وقيامه بتحويل أرصدة عراقية الى أمريكا بدون إذن السلطات العراقية الرسمية فضلاً عن صندوق تنمية العراق وضع تحت إشراف بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، إن رؤية الإدارة الأمريكية للعراق تنطلق من حمايتها لمصالحها الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ،إذ تعد العراق من الناحية السياسية والأمنية طرفاً مهماً في التوازن الإقليمي لاسيما مع إيران وفقاً لما يملكه من ثروات طبيعية وموقع جيوستراتيجي مهم من أجل ضمان سيطرة الشركات الأمريكية على الغالبية العظمى من عقود العمل داخل العراق، حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في ضمان مصالح شركاتها ومنع مشاركة الاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى التابعة الى دول منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في النفط العراقي وإنما الانفراد بالسيطرة عليه وتحت الإدارة المباشرة من الشركات الأمريكية .

البعد الأمني الاستراتيجي. المتمثل بالأمن الوطني والموقع الجيوستراتيجي العراقي وعلاقته بالاستراتيجية الأمريكية وهذا ما أوضحه وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري)في تموز ٢٠٠٨م إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إن تبقى في العراق بدون أطار قانوني دولي فالوجود الأمريكي في العراق بتفويض من الأمم المتحدة يجدد سنوياً بطلب من الحكومة العراقية لذا جاء الترتيب لإعلان المبادئ التي وقعت من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في واشنطن بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٦، الذي كان الشكل الأساس للاتفاقية الأمنية والإطارية التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٩/١/١وتضمنت جانبين اتفاقيتان[٣٦]:

الاتفاقية الاولى . يطلق عليها(اتفاقية الإطار الاستراتيجي) لعلاقة صداقة التعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية وتضم ١١ مادة وهي شاملة وليست قاصرة على الجانب العسكري وشموليتها وتتمحور عن دعمها مجمل العملية السياسية وجهود المصالحة الوطنية وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث مجالات رئيسة تمثل الخطوط العامة بين البلدين كالآتي:

المجال السياسي والدبلوماسي. تمثل بدعم وإسناد النظام الجديد في العراق

بوجه التدخلات الخارجية والداخلية وحماية الديمقراطية والدستور من دون الإخلال بالحضور الأمريكي الفعلي لما له من أهمية في السيطرة على العملية السياسية في العراق ، وتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين .

المجال الاقتصادي. شمل دعم ومساعدة العراق للانتقال الى اقتصاد السوق وتوفير المساعدات المالية والفنية لبناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية ، وتشجيع الاستثمار لاسيما في المجال النفطي والمساعدة على إطفاء ديونه وإلغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق وخصخصة الأمن.

المجال الأمني .تضمن تقديم التزامات لحكومة العراق بردع إي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ومساعدة الحكومة على مكافحة الإرهاب و تدريب وتجهيز وتسليح الجيش والقوات الأمنية في ضوء القواعد العسكرية الأمريكية المفترضة في العراق.

الاتفاقية الثانية .(اتفاقية وضع القوات)على الأراضي العراقية وضمت ٣٠ مادة.

المحور الرابع

مستقبل السياسة الخارجية العراقية

إن الدراسات المستقبلية تهدف إلى بناء منهج استراتيجي للتخطيط السياسي المستقبلي إذ لا يترك مجالا للعشوائية أو الصدفة في رسم سيناريو المستقبل السياسي لها، فالدراسات المستقبلية علم يرصد التغيير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.

عند رسم مشاهد مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية نجد أنفسنا أمام مصاعب عدة، بسبب التناقضات والتشابكات التي تعتري المشهد السياسي العراقي وتجعله صاحب نظرية خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف، ووفقاً لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية، سنوضح المشاهد التي من الممكن أن يكون لها شأن في المستقبل وهي:

مشهد احتمال الاستمرار ويقصد به استمرار النهج الذي ميز السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ وهو تصفير المشاكل مع دول الجوار فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف، تمثل اولاً باستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية للخروج من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية وفي هذا السياق سعى العراق الى حل جميع المشاكل العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل المشاكل العالقة مع دول الجوار اجمالاً، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، بعد استكمال انسحاب العسكري من العراق عام ٢٠١١ وفقاً لاتفاقية سحب القوات الأمريكية الذي يمثل أحد المنجزات المهمة للسياسة الخارجية العراقية[٣٧] وبسبب الظروف التي مر بها العراق فإن هذا النهج لم يعد يتلاءم مع الظروف التي يمر بها البلاد بدأ من (احتلال تنظيم داعش الإرهابي للموصل)...وصولاً الى التغييرات التي حصلت بعد تحرير المناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الارهابي وبعد انتخابات ٢٠١٨م واختيار عادل عبد المهدي رئيس للوزراء ومن ثم المظاهرات التي حدثت وجاءت برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي نجد الاستمرار في نهج السياسة الخارجية على ما هو عليه.

مشـــهد احتمال التغيير. يقصـد به تغيير النهج الذي ميـز السياسـة الخارجيـة العراقيـة تبعاً للظـروف التـي طـرأت بعـد اكتسـاح (تنظيم داعش) لمحافظة الموصل، فالسياسية الخارجية العراقية من المفروض إن تتغير وفقاً لمتطلبات المرحلـة في ضـوء مواجهـة التحديـات التي تواجـه السياسـة الخارجية العراقيـة ،تقود إلى انتهاج سياسة الحزم والردع المباشر مع الدول الداعمـة للإرهاب، التغيير باتجـاه تقديم الأدلة كلهـا التي تحت أيـدي الحكومـة العراقية التي تدين الدول الداعمة للإرهاب الى مجلس الأمن الدولـي ، في احياناً كثيرة عدم مواجهة المجرم بجرمه يقوي طغيانه ويتماداه في الاعتداء [٣٨]، في صلـب تحليل السياسـة الخارجية العراقية، توجـد القـوة والحرية فـي آن واحـد، فالعراق وبعـد التقدم الـذي حققه في محاربـة الإرهاب «تنظيم داعش» فاستراتيجية السياسة الخارجية العراقيـة تنحـو باتجـاه تحقيق الأمـن الداخلي والاقليمي، فـي ضوء امتلاك القوة العسـكرية وبناء توازنات اسـتراتيجية مـع القوى المؤثرة علـى السـاحة الدوليـة، العـراق التـزم بالقوة والمثالية في محاربة الإرهاب «تنظيم داعش» ،إذ إنه خاض حـرب بالوكالة عن كل المجتمع الدولي في محاربته للإرهـاب وبين التهديدات والالتزام وبين الجـرأة والنقد الذي يتعرض له العـراق من قبل بعض الـدول الرافضة للعملية السياسـية «الديمقراطية « يجب إن نستغل كل الفرص مـن اجل اعـادة بناء القوة العسـكرية وفي مختلف المجالات ،وتصحيح الإشـكالات والتمسـك بالمبـادئ الشـرعية وتحقيـق الأمن الوطنـي العراقي والذي سـينعكس بدوره على الأمن الإقليمي والدولي، من أجل الاستمرار في التقدم وبناء قوة اسـتراتيجية مؤثرة في الساحة الإقليمية والدولية ومواجهة التهديدات العاصفة بالعراق خاصة والمنطقة عامة.

الخاتمة

إن التغيـرات الاسـتراتيجية التـي حدثـت في العـراق ما بعـد الاحتـلال الأمريكـي للعراق والاحتـلال الارهابي «تنظيم داعش» لمحافظة الموصل والمحافظات المحاذية لها، على صانع القرار العراقي إن تختلف سياسـته عن السياسة السـابقة في الوسـائل والتوجـه ووضع خطط اسـتراتيجية للتطويـر والانفتاح فـي علاقاتها مـع الدول والسـعي الى امتلاك قوة عسـكرية والتعاون مع الدول التي تمتلك قدرات عسكرية وصادقـة فـي محاربـة الإرهاب ،لاسـيما إن العـراق يخوض حرب غير مسـبوقة مع تنظيم إرهابي متعدد الجنسيات.

إن الأزمـة السـورية التي القـت بظلالها على العراق، من النقاط المفصلية في تطور الصراع الدائـر فـي منطقـة الشـرق الأوسـط مـا بين الحكومات الشرعية وتنظيم «داعش الإرهابي» الداعي الى اقامة دولة متطرفة اتخذت من الدين غطـاءً لتحقيـق مصالح بعض الـدول الإقليمية والدولية، مما أذكـى الحكومة العراقية على أن يجد غرفاً اسـتراتيجية معلوماتية اسـتخباراتية عسكرية مشـتركة مع كل من (روسيا، وحزب الله، وايران، وسـوريا) من أجـل القضاء على «تنظيـم داعـش» الإرهابـي، من اجـل توفير مظلة شـرعية دبلوماسـية لمحاربة الإرهاب و حماية الأمن الوطني العراقي.

المصادر

أحمـد نـوري النعيمـي ،السياسـة الخارجية، جامعة بغداد،٢٠٠٩.

إسراء كاظم الحسـني، فاطمة محمد الجابري، اسـتراتيجية الولايات المتحـدة الأمريكية تجاه قارة آسيا العراق إنموذجاً،٢٠١٧.

ثامـر كامل محمد، دراسـة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه،بغداد،١٩٨٥.

حسـن إبراهيـم بلـوط، المبـادئ والاتجاهات الحديثـة فـي أدارة المؤسسـات، دار النهضـة الحديثة،بيروت،٢٠٠٥.

حسين حافظ العيكلي، العراق في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية،بغداد،٢٠١٣.

عبد السلام ابراهيم البغدادي و خيري عبد الرزاق جاسـم، سياسـة العراق الخارجية تجاه افريقيا ١٩٦٨_٢٠٠٠،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،بغداد،٢٠٠٠.

علـي عبـد العزيـز الياسـري، الأمـن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسـية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي،بغداد،٢٠١٠.

عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية_التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٢.

نبيل لوقابياوي، الإرهاب صناعة غير اسلامية، مركز النشر دار الياوي، القاهرة، ٢٠٠٢.

مالـك أبو زيـد، الارهـاب الدولي بيـن الواقع والتشويه، المركز العربي، باريس، ١٩٨٢.

محمد الحاج محمود، سياسـة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣،بيت الحكمة،٢٠١٨،

أحمـد داود أوغلو، العمق الاسـتراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطـارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ،بيروت ،ط٢، ٢٠١١.

ريجارد كليتربيوك، أقتل شخصاً ترعب ملايين قتال العصابات ومكافحة الإرهاب، ترجمة وليد خالد، مكتبة مصر ، بغداد، ٢٠٠٩.

رونالد كريسنتسـن، مكافحة الإرهاب، ترجمة أحمـد التيجانـي ،مركـز الإمـارات للبحـوث والدراسات الاستراتيجية ،ابوظبي،٢٠١١.

كيـن بـوث ، و تيـم ديـون, عوالـم متصادمة الإرهاب ومسـتقبل النظام العالمي , دراسـات مترجمة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥ .

وليـام أندرسـن و غاريـث ستانسـفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، دار الوراق،لندن،٢٠٠٥.

إيناس عبد السـادة العنزي ، أثر المحددات الخارجيـة والداخلية في بنـاء الدولة العراقية ، مجلة العلوم السياسـية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٧٢) ، ٢٠٠٣ .

باقر جواد كاظـم، الرؤية الأمريكية لإعادة صياغـة التفاعـلات الإقليمية لمنطقة الشـرق الاوسـط :دراسـة في الـدور العراقـي، مجلة قضايا سياسـية ،كلية العلوم السياسـية ،جامعة النهرين، العدد ٢٠٠٩.

خيـر الديـن حسـيب، داعـش المسـؤولية الأمريكيـة اللـي شـبكنا يخلصنـا، مجلـة المسـتقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحدة العربية،بيروت،العدد٤٤٣، ،٢٠١٦.

سـاجد أحمـد الركابـي، موقـف الاسـلام من الإرهاب، المركز الوطني للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة البصرة،٢٠٠٦.

سـرمد العبيـدي، تداعيات الوجود العسـكري الأمريكي فـي العراق على المسـتوى الأمني، مركـز الدراسـات الدوليـة، قسـم الدراسـات الاستراتيجية،بغداد،٢٠٠٨.

عبـد علـي كاظـم المعمـوري ومحمد حسـين

رشم، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الأمريكية مشاهد مختلفة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٠٠٩،.

مراد أوجلك، السبان الرئيسيان لعدم استقرار الشرق الأوسط، ترجمة عباس عبد الأمير، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،العدد٩٣، ٢٠١٤.

جلال حسن مصطفى، الفدرالية الأثنية وعدم الاستقرار السياسي في العراق، وحدة البحوث والدراسات الإستراتيجية، دراسة مترجمة ،نشرة الرأي الاخر، العدد ٣، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤.

مهدي جابر علي، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣،مجلة المستقبل العربي،العدد٤٠٥، ٢٠١٢.

نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، « دراسة مستقبلية»، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،٢٠١٠.

للمزيد أنظر جريدة الشرق الأوسط، عشرة اعوام على تقدير مقر الأمم المتحدة في بغداد والتداعيات المستمرة، العدد ١٢٦٨٢،الاحد ٢٠١٣\٨\١١.

أنظر حرب العصابات الداعشية وضرورات التصدي لها، موقع الحقائق على الرابط /http www.ahewar.org.

ضياء رحيم، الفساد الإداري والماي في العراق م(مفاهيم ومعالجات)،على الرابط /http www.soutkrdistan.net.

سعد سلوم، بناء المدنية في العراق صورة عن العراق صورة الواقع والتحديات، على الرابط http/www.Ahewar.org.

أنظر الشفافية الدولية الفساد في العراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و٢٣٪ يعيشون في فقر مدقع، على الرابط،http/www. alshafafeyyabh.org.

http//www. Corruption-Our world in data .our world data.

فلاح الربيعي ، التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق، على الرابط ،http/www. ahewar.org.

أنظر اقتصادي الفساد المالي أدى الى تلكؤ عمل المشاريع الاستثمارية ،على الرابط /http www.almustabalnew.net.

نقلاً عن خالد عليوي العرداوي، الحكومة العراقية وسيناريو ما بعد الاسد، على الرابط http//www.fcdrs.com.

عبدالله بدران، اثر الأزمة السورية على الواقع السياسي العراقي، على الرابط .http//www almayadeen.net.

علي مذكور رحيم الساعدي، علاقة القوى السياسية مع ايران بعد الاحتلال، على الرابط http//www.ahewar.org.

حمزة مصطفى، الغزو الإيراني للعراق، جريدة الشرق الأوسط،٢٧ مارس، العدد ١٢٥٣٨، ٢٠١٣.

أنظـر العـراق وايـران يتوصلان الـى اتفاقية تعـاون جديـدة لحمايـة الحـدود المشـتركة بيـن البلديـن، علـى الرابـط .http//www ٢٠١٤sotaliraq.com/٨/٢٧.

علي البلوي، انكشـاف الـدور التركي الإيراني فـي العـراق، علـى الرابـط .http/www alyaum.com.

حسـام الديـن سـلوم، هل سـتنجح روسـيا في اسـتعادة مواقعها فـي العراق،جريـدة الاتحاد ،على الرابط www.alitthad.com.

نقـلاً عن نورهـان الشـيخ، انتخابـات العراق ..مواقف اوروبا وروسيا والصين ،على الرابط .http//www.onislam.net

أنظـر الثوابت والخطوات العامة ،موقع وزارة الخارجية العراقية، على الرابط

.http//www.mofa.gov.iq

الهوامش

١- ضيـاء رحيم، الفسـاد الإداري والمالي في العـراق م(مفاهيـم ومعالجات)،علـى الرابـط .http/www.soutkrdistan.net

٢- سعد سـلوم، بناء المدنية في العراق صورة عـن العراق صـورة الواقـع والتحديات، على الرابط .http/www.Ahewar.org

٣- أنظر الشـفافية الدولية الفسـاد فـي العراق أذكيـاء العنـف وعطـل بنـاء الدولـة و٢٣٪ يعيشـون فـي فقر مدقـع، على الرابـط،/http .www.alshafafeyyabh.org

٤- فلاح الربيعي ، التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق، على الرابط ،.http/www ahewar.org.

٥- فلاح الربيعي ، التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق، على الرابط ،.http/www ahewar.org.

٦- نقـلاً عـن ثامـر كامـل محمد، دراسـة في الأمن الخارجي العراقي واسـتراتيجية تحقيقه، بغداد،١٩٨٥،ص ١٣.

٧- نقـلاً عـن ثامر كامل محمد، مصدر سـبق ذكره، ص ١٠.

٨- نقلاً عن لبنى خميس، الأمن الإقليمي وأثرهُ على الأمن الوطني دراسـة فـي حالة العراق، مجلـة النهريـن، مركـز النهريـن للدراسـات الاستراتيجية ،العدد ٤، ٢٠١٧،ص ٧٤.

٩- البيئة الاسـتراتيجية هـي :الأوضاع الذاتية والموضوعيـة التي تحيـط وتؤثر في مدخلات التمييـز والتشـخيص للسياسـات التي يجب أن يعتمدهـا القائمـون علـى وضـع وتنفيذ خطط بنايـة وحماية أمن المجتمـع والدولة والمصالح العليا التي تضمن تحقيق وديمومة اسـتحقاقات المواطـن والوطن، ابتداء من تحديد ملامح تلك البيئة ،ودراسـة ظروفها وعلل تكوينها وانتهاء أ بدقة وتشـخيص متطلبـات المواطن والوطن وخطـط وسياسـات تحقيقهـا أنظر علـي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسـية لاسـتراتيجية الأمن القومي العراقي،بغداد، ٢٠١٠، ص ٨٣.

١٠- رونالـد كريسنتسـن، مكافحـة الإرهاب، ترجمة أحمد التيجاني ،مركز الإمارات للبحوث والدراسـات الاسـتراتيجية ،ابوظبي،٢٠١١، ص ٤٠.

١١- أنظر علي عبد العزيز الياسـري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١.

١٢- مـراد أوجلـك، السـبان الرئيسـيان لعدم

استقرار الشرق الأوسط، ترجمة عباس عبد الأمير، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،العدد٩٣، ٢٠١٤، ص ١٢.

١٣- عقيل مصطفى مهدي، الإدراك الاستراتيجي للتهديدات المحتملة للأمن الوطني العراقي (قراءة موضوعية) مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد ٤، ٢٠١٧.ص ٢٦٢.

١٤- عبدالله بدران، اثر الأزمة السورية على الواقع السياسي العراقي، على الرابط

.http//www. almayadeen.net

١٥- نقلاً عن خالد عليوي العرداوي، الحكومة العراقية وسيناريو ما بعد الاسد، على الرابط

.http//www.fcdrs.com

١٦- نقلاً عن إيناس عبد السادة العنزي ، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٧٢) ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣.

١٧- نقلاً عن محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، " دراسة مستقبلية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ص ١٦٦.

١٨- علي مذكور رحيم الساعدي، علاقة القوى السياسية مع ايران بعد الاحتلال، على الرابط

.http//www.ahewar.org

١٩- نقلاً عن حمزة مصطفى، الغزو الإيراني للعراق، جريدة الشرق الأوسط،٢٧ مارس، العدد ١٢٥٣٨، ٢٠١٣.

٢٠-أنظر العراق وايران يتوصلان الى اتفاقية تعاون جديدة لحماية الحدود المشتركة بين البلدين، على الرابط

http//www. sotaliraq. com٢٠١٤/٨/٢٧.

٢١- نقلاً عن أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ،بيروت ،ط ٢،٢٠١١،ص ٤٨٣.

٢٢- نقلاً عن أحمد داود أوغلو ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٤.

٢٣- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية _التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٢، ص ٣١٩.

٢٤- نقلاً عن محمد الحاج محمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣،بيت الحكمة،٢٠١٨،ص ٩٣.

٢٥- من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة،بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٢، ص ٢٢٦.

٢٦- المصدر نفسه، بغداد ٢٠١٢، ص ص ٢٢٨_٢٢٩.

٢٧- إسراء كاظم الحسني، فاطمة محمد الجابري، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قارة آسيا العراق إنموذجاً،٢٠١٧،ص ص ١٢٣-١٢٤.

٢٨- إسراء كاظم الحسني، فاطمة محمد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

٢٩- إسـراء كاظـم الحسـني، فاطمـة محمـد الجابري، مصدر سـبق ذكره، ص ص ١٢٦-١٢٧.

٣٠- أنظـر الثوابت والخطـوات العامة، موقع وزارة الخارجية العراقية، على الرابط

.http//www.mofa.gov.iq

٣١- نقـلاً عـن محمد الحاج محمـود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

الملخص

هنالـك تفاعل بيـن البيئة الداخليـة والبيئة الخارجية إما استجابة، أو ردة فعل، أوكلاهما، أذ تعـددت الجهات المؤثرة فـي البيئة الداخلية والخارجيـة للعـراق ، أذ أن صياغة السياسـة الخارجيـة للعـراق تتطلب العمـل على وضع اسـتراتيجية للعراق متوازنة مع الدول المؤثرة فـي السـاحة الإقليميـة والدوليـة، والافادة من الفـرص من اجل الوقوف بوجه التهديدات التي تعصف بالعراق، تسـلط الدراسـة الضوء على السياسـة الخارجيـة العراقية بعـد عام ٢٠٠٣ فضلاً عـن احتلال "تنظيم داعـش" الإرهابي لمحافظـة الموصـل والمناطـق المحاذية لها، وتطلعـات "صانع القرار" السياسـة الخارجية العراقيـة فـي أن يكـون لـه دور مؤثـر على المستوى الإقليمي والدولي.

ABSTRACT

There is an interaction between the internal environment and the external environment either as a response, or a reaction, or both, as there are many influential actors in the internal and external environment of Iraq, as formulating the foreign policy of Iraq requires working on developing a balanced strategy for Iraq with the influential countries in the regional and international arena, and benefiting from opportunities In order to stand in the face of the threats afflicting Iraq, the study sheds light on the Iraqi foreign policy after 2003, as well as the terrorist "ISIS" occupation of Mosul and the adjacent areas, and the aspirations of the Iraqi foreign policy "decision maker" to have an influential role at the regional level. and international.